

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابى الخورى

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً : كتب عربية

(١)

فى منظومة القيم السياسية والتربوية فى المجتمعات العربية؛ إضافة إلى توجهات وسائل الإعلام الغربية تجاه بعض القضايا العربية، ومنها صورة المسلم فى وسائل الإعلام الأمريكية، وفاعلية الخطاب الإعلامى فى المنظومة الأخلاقية.

وتؤكد فصول الكتاب مدى تأثير وسائل الإعلام والاتصال، وخاصة فى عصر الفضائيات والإنترنت فى صناعة الرأي العام، وفى التحكم فى دينامية الجماعات وتوجيه سلوك الأفراد، وما يمكن أن ينبج عن امتلاك هذه الوسائل والتحكم فى مضمونها من تأثير فى سير الأحداث التى تشهدها المجتمعات بما فيها الثورات والانتخابات، ناهيك عن تأثيرها فى صياغة الذوق العام وأنماط الاستهلاك ومعايير التربية والثقافة والجمال والحرية والقيم.

الأميرة سماح فرج عبد الفتاح [وآخرون].
الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم.
تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٣٨٤ ص.
(سلسلة كتب المستقبل العربى؛ ٦٩)

يضم هذا الكتاب - كما يأتى فى تعريفه - مجموعة من الدراسات التى تعنى بأهم التطورات التى شهدها قطاع الإعلام والاتصال، وتحليل أهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية على هذا الصعيد، وأخلاقيات مهنة الإعلام وعلاقتها بقيم الديمقراطية والحرية.

كما يبحث فى واقع البث الفضائى والثورة الرقمية فى البلدان العربية، وتجارب الفضائيات العربية فى مجالات الخبر السياسى وقضايا الشباب والأطفال، وتأثيرها

(٢)

أحمد عبد الملك [وآخرون]. **الشعب يريد الإصلاح في قطر...** أيضاً. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري؛ تقديم محمد هلال الخليفة. ط ٢. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤. ٤١٥ ص.

يشدد هذا الكتاب - كما يفيد تقديمه - على أن الإصلاح الشامل في قطر بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية بات من الأمور الملحة التي يصعب تجاوزها أو التغاضي عنها، وذلك نظراً إلى أوجه الخلل العديدة التي تعانيها البلاد على الرغم من صعودها الاستثنائي إلى الواجهة.

ومن أوجه الخلل هذه، الخلل السياسي المتمثل في تركيز السلطات الدستورية في يد الحاكم، وغياب الديمقراطية وتقييد حرية التعبير، وصعوبة محاسبة الحكومة على قراراتها، وغياب الشفافية، وعدم إتاحة الوصول إلى المعلومات العامة، واعتماد الاقتصاد بشدة على النفط والغاز، ناهيك عن انعدام التوازن السكاني المتنامي في البلاد.

وانطلاقاً من الاشتغال بالسياسة - وهو عمل سياسي لتدبير وإدارة الشأن العام - والانشغال بالسياسة من قبل المواطن الهادف إلى التأثير في القرار العام والإصلاح - يطمح الكتاب «إلى التأثير في القرار العام طالما» أن الاشتغال بالسياسة محظور في البلاد.. و«لم يبق إلا الانشغال بالسياسة».

وفي هذا السياق، تؤكد فصول الكتاب أن الإصلاح في قطر ضرورة يوجبها أولاً فساد السياسة الناجم عن الاستبداد بها، وأن إصلاح الخلل السياسي مقدمة لكل إصلاح. ولا يتحقق ذلك من دون معرفة الواقع

الاجتماعي وما يثيره من قضايا، وما يطرحه من مشكلات، من جانب، ومعرفة بحلولها من جانب آخر. ولا سبيل إلى ذلك إلا بحوار وطني حر، وقرار من القيادة السياسية التي تملك القدرة على إجراء الإصلاح.

(٣)

بورغدة وحيدة [وآخرون]. **المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية.** تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ١٩٢ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧٠)

يتمحور هذا الكتاب - كما يأتي في تقديمه - حول وضع المرأة في المجتمع الذكوري، حيث فقدت حقوقها الطبيعية والمدنية المكتسبة، باسم القانون أو العرف أو الدين أو باسمها جميعاً، ويبحث في نضالاتها من أجل انتزاع حقوقها ومواطنتها ومواجهة الثقافة الذكورية المهيمنة، متناولاً تجارب المشاركة السياسية للمرأة العربية والعوامل التي تحد من هذه المشاركة.

ويبرز الكتاب - في دراساته - قضايا العنف والتمييز ضد المرأة في بعض البلدان العربية، والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية المؤثرة في مدى استمرار هذا العنف والتمييز ضد المرأة في المجتمعات العربية، على الرغم من ارتفاع مستوى التعليم ومعدل انخراط المرأة في سوق العمل ومظاهر التمدن في هذه المجتمعات.

ويؤكد في المقابل، أن المرأة العربية لم تتراجع أمام الصعوبات التي اعترضتها من أجل انتزاع حقوقها ومواطنتها، ولا

يقع الكتاب في ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول لماهية الهوية القومية العربية، وإشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، والإسلام والهوية، والمسيحية العربية، وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية، والتحديات التي تواجه الهوية الثقافية العربية، والعولمة والهوية الثقافية، واللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب.

ويتناول القسم الثاني، قضايا الهوية في بعض تجارب البلدان العربية، فيبحث في إشكالية الهوية في العراق، وصراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، وفي مسألة اللغة الفرنسية في المغرب العربي، وموضوع الهوية التونسية، والهوية العربية في المنهجية اللبنانية الجديدة، وإشكاليات المجال والهوية في موريتانيا، ودور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية (دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل)، ووضع المسلمين في بريطانيا، والهوية القومية في تجربة السينما في مصر.

أما القسم الثالث، فيعرض للتحولات في هوية العمارة العربية في ظل العولمة، متناولاً الهوية والخصوصية في الفن والعمارة، وإشكالية الهوية في العمارة، وثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة الخليجية المعاصرة، والمدينة الإسلامية والعولمة. ويتوقف عند مدينة دبي، حيث يستمر «موضوع الهوية الثقافية في مغازلة المدينة العالمية».

سيما حقها في المشاركة السياسية، متناولاً تجاربها في هذا المجال في عدد من البلدان العربية.

يقع الكتاب في ثمانية فصول، تتناول على التوالي: العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب، وصورة المرأة في البناء الثقافي - الاجتماعي في الأردن، والحجج الهشة التي تُرفع للتملص من حقوق المرأة، والمشاركة السياسية لكل من المرأة الفلسطينية، والمرأة المغربية، ووضع المرأة والسياسة في الجزائر، وسرديات « ثورة ١٤ يناير » في تونس، والمشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية.

(٤)

أحمد بعلبكي [وآخرون]. الهوية وقضاياها في الوطن العربي المعاصر. تحرير وتقديم رياض زكي قاسم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٦٢٤ ص (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٨)

غالباً ما يثير السؤال عن الهوية العربية جدلاً واسعاً حول التعددية في الهوية في ظل الحديث عن تعدد الانتماءات الإثنية والمذهبية والدينية والجهوية والوطنية، من جهة، وفي ظل الاحتكاك الثقافي مع الغرب، الذي يثير موضوع العولمة وفرض التبعية، من جهة أخرى.

من هنا تكمن أهمية هذا الكتاب الذي يسعى في دراساته إلى تقديم قراءة نقدية لقضايا الهوية العربية، وعلاقتها باللغة والثقافة والتاريخ والواقع الاجتماعي والسياسي والعمراني.

(٥)

خالد أحمد حسين القيداني. تغير القيم وأثره في انتشار الفساد: دراسة تطبيقية في سوسيولوجيا الفساد المالي والإداري في اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٤٠٠ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٨)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى تطور ظاهرة الفساد وانتشارها في المجتمع اليمني، وذلك من خلال دراسة ميدانية لأهم المتغيرات القيمية التي حدثت في المجتمع اليمني وأدت إلى انتشارها. وتعتمد الدراسة على فرضية مفادها أن «هناك تأثيراً للتغير القيمي في المجتمع اليمني في انتشار ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي اليمني».

وقد أظهرت الدراسة أن العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع اليمني باتت تعتمد على تبادل المصالح والتعاملات المادية أكثر من اعتمادها على المحبة والأخوة الصادقة. كما باتت المعايير السلبية التي تسمح للقوي بالتهام حقوق الضعيف هي التي تحكم تعاملات المجتمع.

وبات أساس التعامل بين الناس الجشع وفقدان الضمير بدلاً من الأمانة والنزاهة والالتزام بالقيم الإسلامية الحميدة في المجتمع. كما سادت ثقافة الاستهلاك وشراء الكماليات والكسب السريع، ما أسهم أيضاً في ارتفاع نسب الرشوة لإنجاز الإجراءات والمعاملات في القطاع العام. وخلصت الدراسة إلى أن انحدار القيم التي تحكم التعامل بين الناس جعل من ثقافة الفساد أمراً مقبولاً في المجتمع، وآفة تنخر بالقطاع العام.

(٦)

عبد الغني نصر علي الشمري. سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤. ٥٦٠ ص.

يرصد هذا الكتاب أجندة الولايات المتحدة بما فيها من مشاريع ومبادرات لإصلاح الأوضاع العربية والإسلامية، ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما توصلت واشنطن إلى اقتناع مفاده أن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وتردي الأوضاع الثقافية قد تكون من أبرز الأمور المسؤولة عن إنتاج الإرهاب.

ولا يخفى أنه نتيجة القهر السياسي والاجتماعي في المنطقة، وتخلف الإرادة السياسية عن الإرادة الشعبية في العمل لتحقيق الإصلاح السياسي، ووضع خطته موضع التنفيذ، والفشل في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية المزمنة، لاحت في الأفق الدعاوى الغربية، ولا سيما الأمريكية منها، لإصلاح أوضاع البلدان العربية والإسلامية.

ولا شك في أن تفرد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي دفع بالإدارة الأمريكية إلى محاولة فرض أجندتها للديمقراطية على العالم بحسب رؤيتها، من منطلق تخوفها من حدوث تهديد لأمنها ومصالحها القومية، وأصبح الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في المنطقة العربية أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

مع ذلك، لم تخاطر الولايات المتحدة بمصالحها التي تؤمنها الحكومات الاستبدادية

سورية إلى مصر وتونس وليبيا وغيرها أننا نعيش واقعاً عربياً مأزوماً فيه حالات مختلفة ومتنوعة بين آمال التغيير وحالات الفوضى العامة المفتوحة في كل الساحات وعلى كل الاحتمالات، وذلك في مقابل متغيرات تصب في مصلحة إسرائيل على حساب القضية المركزية الأولى (فلسطين).

وإن يتوقف المؤلف عند تداعيات الأحداث المؤسفة الجارية في أكثر من بلد عربي، يرى - مع ذلك - أن هناك احتمالاً للخروج من الوضع العربي المتأزم، من خلال الحوار العميق مع الذات، يليه حوار عربي، وحوار عربي - إسلامي، وحوار إسلامي - إسلامي، وإسلامي - مسيحي، بهدف حماية المنطقة والتنوع فيها.

ويشدد على أنه من دون هذا الحوار، وتحديداً الحوار العربي - الإيراني والحوار الجدي بين الغرب والشرق سيتأزم الوضع العربي في شكل أكبر، لا سيما عندما نجد أنفسنا أمام منطقة جديدة متغيرة تعمها الفوضى لسنوات طويلة.

(٨)

غسان الخطيب. السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط: الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض. ترجمة عارف حجّاي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤. ٢٧٨ ص.

مؤلف هذا الكتاب كان عضواً في القيادة الفلسطينية في الداخل ومشاركاً في مفاوضات «عملية السلام» في مدريد وواشنطن، وكذلك في اجتماعات القيادة الفلسطينية المهمة، ناهيك عن إحاطته

في المنطقة مثل تأمين تدفق النفط الرخيص والسيطرة والنفوذ على خزاناته، ومكافحة الإرهاب وعدم تهديد أمن إسرائيل. واستمرت، بالتالي، في دعم وحماية الأنظمة الأكثر دكتاتورية في المنطقة العربية باعتبارها أنظمة صديقة مخلص، على الرغم من التغني والإشادة اليومية بقيم الديمقراطية.

ومع «الربيع العربي» استمرت الولايات المتحدة في التعاطي بنهج الانتقائية وازدواجية المعايير مع تداعيات الانتفاضات العربية المطالبة بالإصلاح وإن بشيء من الإرباك في بعض الحالات - حالة مصر على سبيل المثال. وسعت بالتالي إلى العمل على إسقاط بعض الأنظمة بينما دافعت عن أنظمة أخرى أو طالبتها بإجراء إصلاحات شكلية. كما سعت إلى الإفادة من التطورات الناجمة عن الانتفاضات العربية قدر الإمكان، إلا أنها لم تتمكن من استعادة ما فقدته من مصداقية في العراق وأفغانستان.

(٧)

غازي العريضي. العرب بين التغيير والفوضى. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠١٤. ٢٧٩ ص.

في هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - مجموعة من المقالات التي تعنى بالشؤون العربية واللبنانية في مرحلة هي الأصعب، وربما تكون فاصلة أو انعطافة في سيرورة الزمن والدول والشعوب في ما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم في عصر يُسمّى مجازاً (الربيع العربي) لم تتضح معالمه بعد.

ويرى المؤلف في قراءته للأحداث الجارية في بلدان «الربيع العربي» من

وغياب الحكم الرشيد، تحول الرأي العام الفلسطيني بالتدرج من تأييد قيادة فتح والاتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل إلى دعم المعارضة التي تمثلت بحركة حماس والتي فازت في نهاية المطاف بالانتخابات التشريعية ٢٠٠٦.

في كل الأحوال، يقر المؤلف أن أداء المفاوضات الفلسطينية لم يكن السبب الوحيد لفشل المفاوضات، بل يوجد أسباب أخرى، منها: اختلال ميزان القوى مع إسرائيل، والضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والانحياز الأمريكي لإسرائيل، والضغط المالية العربية على منظمة التحرير الفلسطينية. ويشير المؤلف إلى هذه العوامل دون استفاضة لأنها ليست محور الكتاب.

(٩)

لطفي حاتم. الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية. القاهرة: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤. ١٧٨ ص.

سعى العديد من الكتاب والسياسيين في الولايات المتحدة وأوروبا في السنوات الأخيرة، ولا سيما عقب إعلان الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق أواخر ٢٠١١، إلى تحميل العراقيين أنفسهم مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في بلادهم، متجاهلين الاحتلال الأمريكي للعراق وما نجم عنه من تدمير لبلاد الرافدين.

لذا يأتي هذا الكتاب ليستعيد مراحل الاحتلال ويضع الأمور في نصابها، مستنداً إلى دراسات قانونية وسياسية واقتصادية تؤكد الدور التدميري الذي مارسه الاحتلال

بالمفاوضات التي أدت إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣. وهو يسعى في كتابه هذا إلى تقديم صورة واضحة عن أداء الفلسطينيين خلال المفاوضات تفيد في فهم تعثرها، وتآكل جهود إحلال السلام، وما نشأ عن ذلك من تشدد في المواقف وميل متزايد نحو العنف.

وإن يركز على عرض الأسباب التي أدت إلى فشل محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية التي امتدت بين ١٩٩١ و١٩٩٧، وانهيارها إثر فشل التوافق في محادثات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فهو يرى أن أداء فريق التفاوض الفلسطيني أثر كثيراً في نتائج المفاوضات.

ويتناول في هذا السياق التفاعل بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خارج المناطق الفلسطينية المحتلة، وبين القيادة المنبثقة من جمهور الفلسطينيين في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، وما رافق ذلك من تضارب في المصالح عندما أوفت ساعة الاتفاق الختامي.

ويوضح المؤلف أن التغيير الذي أجرته قيادة منظمة التحرير في بنية فرق التفاوض، وما استتبعه من تهميش قيادة الخارج لقيادة الداخل أفضى إلى أداء تفاوضي ضعيف ثم إلى اتفاقات ملأى بالعيوب.

وكان من نتيجة ذلك بدوره أن جاء الأداء أضعف في المفاوضات اللاحقة، وأدى إلى مزيد التبعية لإسرائيل. ومع فشل عملية السلام في إنهاء الاحتلال، وفشل السلطة الفلسطينية المنبثقة من «اتفاق أوسلو» في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،

كما يعرض لنتائج مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، المتعلق بقياس مدى إدراك المواطنين العرب لمفهوم الديمقراطية وتحديد مضامينها ومكوناتها.

ثم يتناول القصور الديمقراطي الذي كان سائداً قبل «الربيع العربي»، وفقدان الرأي العام العربي الأمل بدمقرطة مؤسسات الحكم القائمة قبل العام ٢٠١٠، وهو ما مهد للثورة.

ويبحث الكتاب في المعوقات الخارجية والداخلية للانتقال والتحول الديمقراطي، متناولاً الدعم الغربي الذي تحظى به الأنظمة العربية الدكتاتورية مقابل تأمين المصالح الغربية، إضافة إلى مقولة الثقافة العربية المعاكسة للديمقراطية التي عملت دراسات غربية عديدة وبعض الدراسات العربية على ترويجها.

ولعل النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، هي أن هناك فئاعة راسخة بالديمقراطية كنظام حكم ملائم ومطلوب التحقق في مواجهة الدكتاتورية والتسلط القائم.

أما وجود الدكتاتورية ورسوخها عربياً، فإنه لا يفسر بلصق هذا العجز بالثقافة العربية والدين الإسلامي، بل يمكن تفسيره ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وانتجتها مجدداً النظم الدكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي للطبقات الحاكمة وتحالفاتها المصلحية أيضاً.

الأمريكي بحق مؤسسات الدولة العراقية وتفكيكها، ودوره في البناء الطائفي للدولة العراقية، واعتماده كاستراتيجية رسمية للولايات المتحدة الأمريكية تحركها مشاعر الكراهية والعنف المتبادل، بديلاً عن بناء النظم السياسية الوطنية المرتكزة على وحدة التشكيلات الاجتماعية وصيانة مصالح البلاد الوطنية.

(١٠)

يوسف محمد جمعة الصواني. اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٢٢٢ ص. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

يقدم هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - «عرضاً وتحليلاً لنتائج المسح الاجتماعي للاتجاهات السائدة في المجتمع العربي حول الديمقراطية، الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسات عربية معنية أخرى، ومقارنتها بنتائج مسوحات ودراسات مماثلة جرت سابقاً، ضمن سياق تاريخي وفكري لدراسات وبحوث الرأي العام العربي، لقياس مدى التحولات التي يشهدها المجتمع العربي حيال مسألة الديمقراطية».

يعرف الكتاب ببحوث الرأي العام وأهميتها، خاصة في النظم الديمقراطية وما تواجهه من تحديات في المنطقة العربية، ويعرض للمحطات التي مرت بها أطروحة الديمقراطية في الفكر العربي منذ مطلع عصر النهضة العربية حتى اليوم.

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

Roy Allison

Russia, the West, and Military Intervention

Oxford: Oxford University Press 2013, x, 308 p.

شكلت قضية التدخلات العسكرية الأمريكية والغربية عموماً توتراً دائماً في العلاقات الروسية - الأمريكية منذ حرب الخليج ١٩٩١ وصولاً إلى التدخل الغربي في ليبيا في عام ٢٠١١، ناهيك عن محاولات التدخل في إيران وسورية. وإذا كانت بعض التدخلات العسكرية الغربية قد حظيت بتفويض من مجلس الأمن الدولي - مثل الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة على العراق عقب الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠ - أو بشيء من التوافق مع روسيا مثل التدخل في أفغانستان (٢٠٠١)، فإن معظم التدخلات من كوسوفو (١٩٩٩) والعراق (٢٠٠٣)، وجورجيا (٢٠٠٨)، وحتى ليبيا (٢٠١١) أدت إلى توتر في العلاقات الروسية - الأمريكية، لا بل أعادت هذه العلاقات إلى ما يشبه حقبة الحرب الباردة. هذا ما يسعى الكتاب إلى تأكيده، متناولاً المعايير القانونية المتضاربة التي سعت كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى اعتمادها لتبرير تأييدها أو رفضها للتدخل العسكري الغربي.

وفي هذا السياق، ركزت روسيا (وغالباً ما تساندها الصين) على مبدأ سيادة الدول وعدم شرعية التدخل العسكري الخارجي/الأجنبي في شؤون الدول الداخلية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بينما سعت الولايات

المتحدة، ولا سيما منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، إلى تشريع التدخل العسكري الغربي (من خلال حلف الناتو) في شؤون الدول الأخرى وإسقاط أنظمتها تحت شعار «التدخل الإنساني» وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. واللافت في هذا السياق أن روسيا أكدت نهجها بوضوح في التعامل مع الأزمة السورية المستمرة منذ العام ٢٠١١، ناهيك عن اهتمامها بالحفاظ على مصالحها الاستراتيجية لدى رابطة الدول المستقلة.

(٢)

Daniela Donno

Defending Democratic Norms: International Actors and the Politics of Electoral Misconduct

Oxford: Oxford University Press 2013. 288 p.

يشدد مؤلف هذا الكتاب على أهمية الدفاع عن قواعد ومبادئ الديمقراطية المتعارف عليها دولياً، ويتوقف عند مسألة الانتخابات التي يشوبها التلاعب أو التزوير وسوء السلوك والتي تؤدي إلى نتائج غير عادلة ومحفوفة بالمخاطر، لما تشكله من أزمات وانتهاكات للمعايير الدولية لانتخابات حرة ونزيهة. وعليه لا يتردد في دعوة الجهات الدولية الفاعلة من دول ومنظمات إقليمية ودولية إلى معاقبة الحكومات التي تنتهك القواعد الديمقراطية، وزيادة الحوافز لتلك التي تعمل على تحسين سلوكها الانتخابي، ودعم حركات المعارضة الداخلية التي تتمتع بالمصداقية والتي تؤكد أنها قابلة للحياة.

لهم، ومنها حصولهم على حكم ذاتي بحكم الأمر الواقع، والتحديات التي فرضتها الحرب الدائرة في سورية، وأبرزها حشد أمكاناتهم للدفاع عن مناطقهم.

وفي هذا السياق يمكن التوقف عند التطورات التي تشهدها المناطق الكردية، ومنها نجاح حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) - أكبر مجموعة مسلحة كردية في سورية - الذي يعتبر الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني (PKK)، في صد مقاتلي فصائل المعارضة السورية في جبهة النصرة وتنظيم القاعدة، وتشكيل إدارة محلية للمناطق الكردية.

ولا يخفى أن أكراد سورية قد يتطلعون إلى إقامة إقليم كردستاني في شمال سورية على غرار إقليم كردستان العراق (وإن كانت تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق أعلنتا عن رفضهما لذلك). وقد تدفع التطورات في سورية إلى نقطة اللاعودة مع ما يعني ذلك من تعديلات قد تفرض على حدود الدول التي رسمتها اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦.

لقد عبر رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم محمد في غير مناسبة عن تطلع حزبه إلى قيام إقليم كردي مستقل في إطار سورية فدرالية. وصرح بأن الهدف ليس الانشقاق، لكن الأكراد يطالبون بنظام فدرالي في سورية. لكن مثل هذه التصريحات التي تواكب التطورات في المناطق الكردية في شمال سورية لا تساعد - في كل الأحوال - على إبعاد هواجس الانفصال.

ويرى أنه عندما تعمل الجهات الدولية الفاعلة على وضع الشروط وتوظيف الدبلوماسية والوساطة والتشهير رداً على سوء السلوك الانتخابي، فإنها يمكن أن تؤثر في نزاهة الانتخابات ونتائجها. ولا بد للمنظمات الدولية والإقليمية المدافعة عن المبادئ الديمقراطية أن تستند إلى مجموعة من البيانات المستخلصة من مختلف تجارب الانتخابات العديدة في العالم.

يبقى أن الكتاب يحمل أكثر من دعوة للدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية للتدخل في شؤون الدول الأخرى تحت شعار الدفاع عن المبادئ الديمقراطية، مع ما يحمل ذلك من مخاطر التدخلات العسكرية، وإن كان لا يهدف إلى ذلك.

(٣)

Michael M. Gunter
Out of Nowhere: The Kurds of Syria in Peace and War
London: C. Hurst and Co. Publishers Ltd.,
2014. 176 p.

برز الأكراد في شمال شرق سورية في منتصف العام ٢٠١٢ قوة مؤثرة في مجرى الأحداث في سورية ولاعباً مثيراً للقلق عبر الحدود مع تركيا المجاورة وإقليم كردستان شبه المستقل في شمال العراق. وقد تحولوا بين ليلة وضحاها - بعد أن كانوا شبه منسيين - إلى قوة رئيسية عقب انسحاب القوات السورية النظامية فجأة من مناطقهم.

من هنا يتابع هذا الكتاب موقع الأكراد في الأزمة السورية ودورهم في المحيط الإقليمي في ضوء المكاسب التي تحققت

(٤)

Marwan Muasher

The Second Arab Awakening and the Battle for Pluralism

New Haven, CT: Yale University Press, 2014. 232 p

ينطلق هذا الكتاب من الصحة العربية الأولى في القرن التاسع عشر ليصل بنا إلى انتفاضات «الربيع العربي» أو ما يطلق عليه المؤلف «الصحة العربية الثانية» التي اندلعت في تونس أواخر عام ٢٠١٠. وإذ يقدم هذا العرض الشامل، فإنه يهدف إلى عرض المعوقات التي واجهت ولا تزال تواجه مشاريع التغيير السياسي في الوطن العربي، وفي مقدمتها فشل القيادات العربية في تحقيق التعددية والتزام التسامح الذي يقضي بالتنوع والقبول بالآخر (المعارض والمختلف في التفكير)، إضافة إلى التداول السلمي للسلطة والاهتمام بالنمو الاقتصادي الشامل.

ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة وأوروبا والحكومات العربية لم تركز بما فيه الكفاية على مسألة التعددية والتسامح للتعاطي مع السياسة العربية والمجتمع واضطرابات الربيع العربي. لذا يدعو الغرب إلى إعادة التفكير في الإسلام السياسي، كما يدعو إلى الاهتمام بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، ليشمل بذلك مختلف القضايا المؤدية إلى عدم الاستقرار.

ويرى المؤلف أنه إذا كانت الصحة العربية الأولى تمحورت حول سبل الاستقلال من القوى الاستعمارية، فإن الصحة العربية الثانية هدفت إلى التغيير السياسي وبناء الدولة الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يشدد على أن أيًا من الثورات العربية لن

تصل بالبلدان العربية إلى بر الأمان من خلال استخدام القوة أو القمع أو إزاحة دكتاتورية لتحل مكانها دكتاتورية جديدة، ولا من خلال الاستعانة بالخارج لتغيير الأنظمة بالقوة، بل ينبغي أن يكون هناك إرادة للتغيير من الداخل على أساس من التسامح واحترام التعددية السياسية والدينية والعرقية، وبما يؤدي إلى التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الأقليات.

(٥)

Are Knudsen and Michael Kerr (eds.).

Lebanon: After the Cedar Revolution

New York: Oxford University Press, 2014. 320 p.

يتناول هذا الكتاب تطورات الوضع اللبناني منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥ وانسحاب القوات السورية من لبنان والانقسامات الحادة التي أعقبت ذلك، مع ما رافقها من أحداث أمنية واغتيالات وشحن مذهبي بين السنة والشيعة، شل عمل إدارات الدولة، وجعل من حكم لبنان أمراً متعزراً.

ويتوقف الكتاب عند سياسات حزب الله والأحزاب السياسية الأخرى في البلاد، وما أدته من أدوار، إضافة إلى ارتباطاتها الخارجية، التي زادت من تأزيم المشهد السياسي، ولا سيما بعد تدهور الأوضاع في سورية وتدخل حزب الله عسكرياً ضد المعارضة السورية.

ويطرح الكتاب تساؤلات حول التحديات التي تواجه الدولة اللبنانية وسبل احتواء الأزمة السياسية في ظل الأوضاع السائدة في البلاد والمنطقة. هذه التساؤلات - في

الارتباط بالخارج أو الرهان عليه والاستقواء به على «شريك الداخل». وربما حان الوقت لعقد اجتماعي جديد تنبثق منه صيغة سياسية جديدة فيها من المكونات اللازمة لبناء الدولة القادرة والعادلة.

كل الأحوال - ربما لا تجد أجوبة شافية - قبل «ثورة الأرز أو بعدها»، طالما أن الطوائف وقياداتها هي التي تهيمن على المشهد السياسي، ولم تكن يوماً بعيدة عن النزاعات الإقليمية، ولا هي انفكت عن

ثالثاً: تقارير بحثية

تكاليف الدراسات المسحية و٧٥ مليون دولار أخرى لأعمال الحفر الأولية.

وربما لا يشير الاتفاق إلى أي تغير مفاجئ في الحظوظ الاقتصادية للنظام في سورية لكون الإنتاج لن يبدأ إلا بعد سنوات عديدة، إلا أنه قد يؤثر في التوترات الإقليمية القائمة والمرتبطة بالغاز الطبيعي البحري، مثل التوتر المحتمل بين تركيا وقبرص، إلى جانب إدخال عامل جديد في سياسات مفاوضات السلام السورية.

وفي هذا السياق، يعتبر هذا التنبيه السياسي أنه على الرغم من أن مشاركة موسكو في أنشطة الطاقة البحرية السورية في البحر المتوسط تأتي ظاهرياً ضمن أطر فنية وتجارية، إلا أن الغرب لن ينظر إليها على أنها حسنة النية. وسوف تلبي هذه الأنشطة مصلحة أصيلة لروسيا، فضلاً عن أنها ستجعل التوصل إلى حل للحرب الأهلية السورية أكثر صعوبة.

كما أن اكتشافات الغاز الطبيعي شرق البحر الأبيض المتوسط، التي تعد كبيرة من المنظور الإقليمي رغم كونها صغيرة من المنظور الدولي، لا تزال قادرة على تقويض الوضع المهيمن لروسيا كمورد للغاز الطبيعي إلى غرب أوروبا.

(١)

Simon Henderson,

«Russia-Syria Offshore Gas Deal Injects New Factor into Peace Talks,»

Policy Alert (Washington Institute for Near East Policy) (27 December 2013).

يعتبر هذا التنبيه السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن توقيع اتفاق الغاز البحري بين روسيا وسورية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - قبل بضعة أسابيع من الموعد المحدد لمؤتمر جنيف - ٢ حول الأزمة السورية - يعبر عن دعم دبلوماسي روسي إضافي لسورية وعن امتنان سوري للحليف الروسي.

ويسمح هذا الاتفاق بالتنقيب والحفر في منطقة قبالة الساحل السوري تبلغ مساحتها ٨٤٥ ميلاً بحرياً مربعاً وهي جزء من منطقة «البلوك ٢» الأكبر، التي تقع تقريباً بين ميناءي بانياس وطرطوس السوريين. وإذا تم اكتشاف النفط أو الغاز الطبيعي، فإن المجموعة الروسية «سيوزنفتاغاز» التي تسيطر عليها الدولة سوف تمتلك حصة مسيطرة لمدة ٢٥ عاماً. وسوف تستثمر «سيوزنفتاغاز» ١٥ مليون دولار لتغطية

(٢)

Eric Trager,

«Egypt: A Tinderbox Waiting for a Spark»

Atlantic (2 January 2014).

على الرغم من مرور ما يقرب من ستة أشهر على «الانتفاضة الشعبية»، لا بل «الانقلاب»، الذي أطاح بالرئيس السابق محمد مرسي، يتوقع هذا البحث أن يستمر الصراع السياسي الداخلي في مصر من دون الوصول إلى حل في المدى المنظور. فالضباط الذين أطاحوا بمرسي منهمكون حالياً في صراع وجودي مع «الإخوان المسلمين» إذ يعتقدون أن عليهم سحق «الإخوان»، على سبيل المثال، من خلال تصنيفهم كمنظمة إرهابية، وإلا عادت «الجماعة» إلى زمام السلطة وسحقهم. وفي الوقت نفسه، استفادت منظمات جهادية في سيناء من عزل مرسي واستخدمته كذريعة لتصعيد أعمال العنف التي تقوم بها وزيادة اعتداءاتها على أهداف غرب قناة السويس.

وحتى ألد معارضي «الإخوان» يتخبطون في صراعات فيما بينهم: فالائتلاف المؤلف من أجهزة الدولة المترسّخة والأحزاب السياسية اليسارية التي وقفت ضد مرسي آخذة في التدهور الآن، كما أنّ الناشطين الشباب الذين دعموا عزل مرسي في تموز/ يوليو يتظاهرون اليوم ضد الحكومة المدعومة عسكرياً التي اعتقلت بدورها قادة هؤلاء الناشطين. وعلى الرغم من أن العملية الانتقالية في مصر ما بعد عزل مرسي آخذة في التقدم، من الناحية الفنية، ونظراً إلى توقع إصدار مسودة دستور جديدة عبر استفتاء شعبي في منتصف كانون الثاني/يناير يليه إجراء انتخابات بعد وقت

قصير، إلا أن مصر أمست كعلبة كبريت قد تشتعل مع أي شرارة، مثل اغتيال شخصية سياسية ذات مكانة عالية، أو وقوع أعمال عنف كبيرة عند مراكز الاقتراع، أو وقوع حادث إرهابي كبير في قناة السويس. وسيؤدي ذلك إلى إخراج العملية السياسية كلياً عن مسارها وتحول الاضطرابات العرضية التي تشهدها مصر إلى حالة متفاقمة من عدم الاستقرار.

(٣)

Anthony H. Cordesman,

«U.S. Strategy and Added Sanctions on Iran: The Role of the Administration and Congress in a «Good Cop, Bad Cop» Approach»

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (16 January 2014).

يرى الخبير الأمريكي كوردسمان في هذا التقرير أن مقاربة «الشرطي الجيد والشرطي السيئ»، في التعامل مع الملف النووي الإيراني ومواجهة التحديات الإيرانية، تبقى من المقاربات المفيدة للمصالح الأمريكية الاستراتيجية لما تمثله إيران من تحديات استراتيجية عديدة للولايات المتحدة. وتنطوي هذه المقاربة على استعداد الإدارة لتقديم حوافز إلى إيران عند كل تقدم في المفاوضات، وفي الوقت نفسه قيام الكونغرس بفرض عقوبات إضافية على طهران كلما تطلب الأمر، للتأكد من عدم إمكانية الحصول على سلاح نووي.

كما يرى كوردسمان أنه لا غنى عن مقاربة «الشرطي الجيد والشرطي السيئ» لما تمثله إيران من تحديات إضافية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وأبرزها

ويعتبر يعاري أن الجيش المصري ينظر إلى نظام «حماس» في غزة الآن على أنه عدو، حيث يهتمهم بمساعدة الإرهابيين في سيناء. ويدّعي الجيش أنه حصل على معلومات موثوقة بأن الإرهابيين في شبه الجزيرة، بل وفي الداخل المصري، تم تهريبهم إلى غزة في مرحلة أو أخرى، حيث يتلقون تدريباً على استخدام المتفجرات وغيرها من الأنشطة الإرهابية في القواعد العسكرية التابعة لـ «حماس». وقد حثت السلطات العسكرية المصرية وسائل الإعلام الوطنية على الالتزام بحملة دعائية قاسية معادية لـ «حماس». ودعا العديد من كبار الضباط الذين لم يتم الإفصاح عن أسمائهم إلى شن هجوم مباشر على القطاع أو القيام بحملة - بمساعدة السلطة الفلسطينية، وكذلك إسرائيل ضمناً - لتأليب سكان القطاع ضد حكومة حماس، علماً أن إسرائيل لا تزال تتخوف من أن تسيطر «حركة الجهاد الإسلامي» الفلسطينية المدعومة من إيران أو الجهاديين السلفيين على قطاع غزة في حال إسقاط حكومة حماس.

ويخلص يعاري إلى أن الانتشار الكبير للجيش المصري في مناطق كانت محظورة عليه في السابق في سيناء - إلى جانب زيادة التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل وإغلاق أكثر من ألف نفق تهريب بين قطاع غزة وسيناء - أدى إلى وضع جيوسياسي جديد في شبه الجزيرة، يستحق الدعم الأمريكي. ويعتبر أن إرساء الاستقرار وجلب الهدوء إلى سيناء سوف يقضي على خطر تنفيذ عمليات إرهابية تهدد كلاً من العلاقات المصرية - الإسرائيلية وسلامة الشحن عبر قناة السويس.

تنامي النفوذ الإيراني في العراق نتيجة الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وتدمير القوة العراقية التقليدية، وتنامي القوة الإيرانية وقدرتها الصاروخية على ضرب الأهداف في الخليج، وكذلك قدرتها في العمليات العسكرية غير المتماثلة، ناهيك عن قدرتها للتأثير في سورية ولبنان والدول المحيطة بها.

(٤)

Ehud Yaari,
«The New Triangle of Egypt, Israel, and Hamas»,
PolicyWatch (Washington Institute for Near East): no. 2193 (17 January 2014).

في هذا المرصد السياسي - الذي يعبر عن وجهة نظر إسرائيلية مثيرة للجدل وتحتاج إلى تأكيد مصري - يعتبر الصحافي الإسرائيلي إيهود يعاري أن إسرائيل ومصر - بالتفاهم مع قوات المراقبة متعددة الجنسيات - أدخلتا خلال العام الماضي، تعديلات فعلية على معاهدة السلام الموقعة بينهما عام ١٩٧٩ دون اللجوء إلى «مراجعة» المعاهدة نفسها، وذلك من أجل إدخال قوات مصرية إضافية إلى مناطق «محظورة» في وسط سيناء وشرقها، وزيادة حجم ونوعية المعدات العسكرية لمكافحة الأعمال الإرهابية. وعليه تقوم القاهرة بانتظام بنشر طائرات الأباتشي الهجومية والدبابات، إضافة إلى ما تقوم به من حملات استطلاعية بطائرات إف ١٦.

و يتحدث يعاري عن تعاون أمني بين مصر وإسرائيل لدعم حملة مكافحة الإرهاب المستمرة التي تشنها القاهرة في سيناء، معلناً أن هذه الحملة التي لإسرائيل مصلحة في نجاحها لها تداعياتها على مصير حركة حماس في قطاع غزة المجاور.

الجنسين واحدة من القضايا الأكثر إثارة للجدل، إلا أن المنظمات النسائية عملت على أن يمنح الدستور الجديد حقوقاً مهمة للمرأة.

وككل دستور، يصعب أن يلبي كل التوقعات؛ لم يتم التصويت على إلغاء عقوبة الإعدام. كما انطوى الدستور على بعض التناقضات، إذ يعلن أن الإسلام هو دين الدولة، ولكن أيضاً يعرف تونس بأنها «دولة مدنية تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وسيادة القانون».

وسوف يبقى الإصلاح الاقتصادي قضية رئيسية في تونس بعد أن ركزت القوى السياسية على الخلافات السياسية وأهملت العديد من القضايا الاقتصادية وتداعيات «عدم المساواة» التي دفعت التونسيين إلى الشوارع. كما تحتاج تونس إلى «الفوز ضد الإرهاب في عام ٢٠١٤» لضمان الاستقرار. وعلى الرغم من اعتماد تونس نظاماً رئاسياً برلمانياً مختلطاً للحؤول دون عودة حكم الحزب الواحد، فإن مثل هذا النظام يمكن أن يؤدي - في الوقت ذاته - إلى عدم الاستقرار.

كذلك بقي الإصلاح القضائي نقطة خلاف رئيسية أخرى، إذ أكدت المادة ١٠٣ من الدستور الجديد استمرار تعيين القضاة من قبل رئيس البلاد، وهو ما قد يضع القضاء تحت سيطرة الحزب الحاكم أو السلطة التنفيذية الحاكمة، ويحول دون استقلاله كما يجب.

وفي نهاية المطاف، ترى الكاتبة أن مستقبل تونس لا يعتمد على نص الدستور، بقدر ما يجتهد في كيفية تفسيره وتنفيذه. ويؤمل مع اعتماد الدستور الجديد أن تركز تونس على أرضية قانونية أكثر ثباتاً من أي دولة عربية أخرى □

وهذا الواقع سوف يضعف أيضاً قبضة «حماس» على غزة؛ إذ إن بعض قادة «حماس» أعربوا بالفعل عن رغبتهم في تقديم تنازلات للسلطة الفلسطينية والسعي إلى التوحيد الرسمي بين الضفة الغربية وغزة. وهذا ما هو إلا مؤشر واحد على أن الحقائق الجديدة في مثلث مصر وإسرائيل و«حماس» سيكون لها حتماً تأثير كبير في المشهد الفلسطيني.

(٥)

Isobel Colman,

«Tunisia Update: What to Expect from the New Constitution»,

Council on Foreign Relations (17 January 2014).

يسلط هذا البحث الضوء على بعض مواد الدستور التونسي الجديد الذي ستصوت عليه الجمعية الوطنية التأسيسية في تونس قريباً بعد أن تمت صياغة أكثر من ثلثي مواد الدستور. وتُنظر كاتبة البحث إلى الوضع التونسي بشيء من التفاؤل، فترى في تونس «واحة» للتفاؤل في منطقة مضطربة تشمل مصر التي وافقت مؤخراً على وضع دستور جديد هو الثاني للبلاد منذ أكثر من عام، (قاطع الإخوان الاستفتاء عليه)، وليبيا التي لم تبدأ حتى الآن صياغة دستورها، واليمن التي لا تزال غارقة في «الحوار الوطني»، ناهيك عن الحرب الدامية في سورية.

وتعتبر الكاتبة أن جميع القوى والفعاليات التونسية ساهمت في صياغة الدستور الجديد بشكل يرضي أغلبية القوى السياسية، إذ أكدت المادة ٢ من الدستور مدنية الدولة، وكرست المادة ٤٥ المساواة في الحقوق. وكان تحقيق المساواة بين